AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وأربعة عشر
(اغسطس 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الآراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وأربعة عشر (اغسطس 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

MERC

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ أمل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ رانيا نوار — قسم النشر

أ/ شيماء بكر — قسم النشر

المحرر الفني

أ/ مرفت حافظ

رئيس وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الالكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الإلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء / محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة** ؛
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة** ؛
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية "**Simplified Arabic**" وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (**الكلام**) 13×21 سم. (Layout) والتنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث** : بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع** : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار** ؛
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار** ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (البنك العربي الأفريقي) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة** ؛
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (114)

	عنوان البحث		الصفحة
	الدراسات القانونية		
1	الِالتزام بالإعلام السابق على التعاقد	صفاء أحمد على	34-1
2	دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي كمدخل لمكافحة الفساد	ياسر جابر عبد العزيز	82-35
3	أثر الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة	وليد فاروق عطية	128-83
4	المواجهة الشاملة للإرهاب((قانونيًا وأمنيًا)).	فتحي عبد الله عمران	172-129
	الدراسات السياسية		
5	دور مراكز الفكر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: الحرب الروسية– الأوكرانية أنموذجًا	نهرين جواد شرقي	228-173
6	براجماتية ردود الفعل غير التأديبية على خطابات الساسة الإسرائيليين على اليوتيوب منذ بدء عملية طوفان الأقصى	أحمد محمد عبد العال	284-229

الدراسات الاقتصادية			
7	**واقع التنوع الاقتصادي في مصر وأثره على معدلات البطالة.**	**عزيزة عبد الخالق محمد**	**350-285**
8	**رفع كفاءة وأداء الإنفاق العام في مصر بالتحول إلى نظام موازنة البرامج والأداء**	**رشاد أحمد أحمد**	**392-351**
دراسات الحضارة واللغة الأروبية القديمة			
9	**الفوينيكس والبينو بين الحضارتين اليونانية والمصرية "دراسة تحليلية مقارنة".**	**نسرين أمير سيد**	**482-393**
دراسات باللغات الأجنبية الانجليزية واليابانية			
10	**النعامل مع التحديات الأمنية:استكشاف ديناميكيات التعاون في منطقة المتوسط.**	**محمد إبراهيم حسن**	**538-483**
11	**التميز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية**	**آلاء أحمد سيد**	**576-539**

العدد افتتاحية (114)

يسرنا أن نقدم لقرائنا الكرام العدد (114) من مجلتنا، والذي يضم باقة متميزة من الأبحاث والدراسات التي تعكس عمق التحولات المتسارعة والتحديات المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة في مجالات القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة.

في محور الدراسات القانونية، يستهل العدد ببحث حول الالتزام بالإعلام السابق على التعاقد، مبرزًا أهمية الشفافية في بناء علاقات تعاقدية عادلة. كما يتناول دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي باعتباره مدخلًا فاعلًا لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ العدالة الاقتصادية. ويُختتم المحور بتحليل معمّق لـ المواجهة الشاملة للإرهاب، من خلال استعراض الأطر القانونية والأمنية الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة المعقدة.

أما في مجال الدراسات السياسية، فيسلّط العدد الضوء على دور مراكز الفكر في رسم استراتيجيات الدول، من خلال دراسة حالة الحرب الروسية–الأوكرانية، إضافة إلى تحليل لخطابات الساسة الإسرائيليين عبر منصة اليوتيوب، في محاولة لفهم أعمق للتكتيكات الخطابية والديناميات السياسية المعاصرة.

وفي المجال الاقتصادي، يستعرض العدد بحثين محوريين: أولهما يتناول واقع التنوع الاقتصادي في مصر وتأثيره على معدلات البطالة، وثانيهما يناقش رفع كفاءة الإنفاق العام عبر تبني نظام موازنة

البرامج والأداء، بما يعكس سعيًا نحو تعزيز الكفاءة المالية والاستدامة الاقتصادية.

ويولي العدد اهتمامًا خاصًا بـ التراث الفكري الإنساني، من خلال دراسة مقارنة فريدة بين رمزي الفوينيكس والبينو في الحضارتين اليونانية والمصرية، كمدخل لفهم الرمزية الثقافية المشتركة بين الحضارات. ويُختتم العدد بقراءة أنثروبولوجية في الدراسات اليابانية، عبر دراسة تُحلل التمييز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية، بما يكشف عن البُنى الثقافية والاجتماعية العميقة للمجتمع الياباني.

إننا نأمل أن يُسهم هذا العدد في إثراء النقاش الأكاديمي، ويوفّر إضافة معرفية نوعية للباحثين والمهتمين بقضايا الساعة، بما يعزز من فهمنا لواقعنا ويستشرف آفاق المستقبل.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات السياسية

www.mercj.journals.ekb.eg

دور مراكز الفكر
في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية:
الحرب الروسية– الأوكرانية أنموذجاً.

The Role of Think Tanks in US Strategy:
The Russian Ukrainian War as a Model

نهرين جواد شرقي

Nahrin Jawad Sharqi

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

College of Political Science/University of Baghdad.

nahreen.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

المُلخص:

في جوهر العلاقة التكاملية بين القوة والأفكار، يوجد مدخل لما نفهمه في وقتنا الراهن كمركز فكري أو "مختبر للأفكار"، عبر تتبع الأدبيات الاستراتيجية في مجال الحروب العسكرية والتي لا تزال تقدم مؤشرًا جيدًا على الترابط بين القوة والأفكار؛ حيث كانت الهيمنة العسكرية والفكرية هي نتاج للمراكز الفكرية لصنع السياسات. وفي الواقع؛ بدأت المراكز الفكرية الحديثة الأولى في العمل في الولايات المتحدة الأمريكية كمخابر للمشاركة في التخطيط ووضع الاستراتيجيات ذات العلاقة بقضايا الحرب والسلام. إذ تطلبت أي أزمة استراتيجيات للانخراط العسكري والإقناع ثقافيًا وسياسيًا. لقد كان ولايزال لمراكز الفكر دورًا أساسيًا في كثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في عموم الشؤون الدولية بصفة عامة، لاسيما الأمنية والعسكرية. فلقد قامت هذه المؤسسات التي تعد بمثابة مراكز بحثية مستقلة بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لمدة تقارب مئة عام، ولكن ولكون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم وظائفها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام؛ فهذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المؤسسات الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية؛ مثل: التنافس بين جماعات المصالح والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء؛ فإن مؤسسات الفكر والرأي تبقى حقيقة تؤثر بشكل ديناميكي تفاعلي في صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال عدة جوانب وبوسائل مختلفة. ولا شك أن ما طرحته هذه المراكز (تشاتام هاوس، بروكينغز، كارنيغي، راند) من آراء وتقارير حول الحرب الروسية– الأوكرانية، أدى دورًا مهمًا في بلورة الاستراتيجية الأمريكية تجاه هذه الحرب، وهذه المراكز تقدم المساعدة في تقديم الرؤى الفكرية للاستفادة منها لدى المؤسسات الحكومية وغيرها أهم ما تبنت الفرضية، وأهم التساؤلات التي تبارك حول المراكز البحثية هل البحوث المقدمة فعلًا يتم الاستفادة منها في حل الأزمات أم لا؟

ومن أهم النتائج تفعيل دور هذه المراكز البحثية للاهتمام بالشؤون الخارجية لمساعدة صناع القرار هذا ما سنحاول اكتشافه وتحليله في بحثنا هذا. وقُسم البحث إلى ثلاثة مباحث، هي: المبحث الأول: مقاربة ابستيمولوجية مفاهيمية بالتطبيق على مراكز الفكر الأمريكية، المبحث الثاني: مراكز الفكر وتأثيرها على السياسة الأمريكية تجاه الحرب الروسية– الأوكرانية، المبحث الثالث: تحليل دور مراكز الفكر في الحرب الروسية– الأوكرانية: أنموذجًا.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية: من ١٨٣٨ إلى ٢٠٢٤م.

الحدود المكانية: روسيا الاتحادية– أوكرانيا.

الدراسات السابقة:

1. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، ط١، الأحمدي للطباعة، بغداد، ٢٠١٥.
2. خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٢٣.
3. عزيز صادق سنية، مراكز الأبحاث ودورها في عملية صنع القرار عند الأزمات، بيروت، دار السنهوري، ٢٠١٧.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر، الاستراتيجية الأمريكية، الحرب، روسيا، أوكرانيا.

Abstract:

At the core of the complementary relationship between power and ideas, an introduction to what we now understand as a think tank or "laboratory of ideas" is through the strategic literature on military warfare, which still provides a good indication of the interconnectedness of power and ideas; Military and intellectual dominance has always been the product of policy-making think tanks. In fact, the first modern think tanks began operating in the United States as laboratories for participating in planning and strategizing related to issues of war and peace. Any crisis required strategies of military engagement and cultural and political persuasion. Think tanks have had and continue to have a fundamental role in many issues of American foreign policy in international affairs in general, especially security and military. These institutions, which are considered independent research centers, have shaped American engagement with the world for nearly a century, but because think tanks perform most of their functions outside the media spotlight, they receive less attention than other institutions of American foreign policy, such as competition between interest groups, maneuvering between political parties, and competition between different branches of government. Despite this relative absence from the spotlight, think tanks remain a reality that dynamically and interactively influences US foreign policy makers through several aspects and by various means. There is no doubt that the opinions and reports put forward by these centers (Chatham House, Brookings, Carnegie, Rand) on the Russian-Ukrainian war played an important role in shaping the American strategy towards this war, and this is what we will try to discover and analyze in this article, The research is divided in to three parts: the first: an epistemological conceptual approach to think tanks, the second: think tanks and their impact on American policy towards the Russian- Ukrainian war, and the third section: an analysis of the role of think tanks in the Russian- Ukrainian war: amodl.

Keywords: Think tanks, American strategy, war, Russia, Ukraine.

المقدمة:

على مدى أكثر من قرن من الزمان، كانت الأعمال الخيرية الخاصة في الولايات المتحدة أداة فعّالة في إنشاء ودعم مراكز الفكر الأميركية، على الرغم من أن المصطلح- مراكز الفكر- لم يصبح جزءًا من اللغة العامية الإنجليزية إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كما كتب "ستيفن جيه ديل روسو" Stephen J. Del Rosso، مدير برنامج السلام والأمن الدولي في مؤسسة كارنيغي في نيويورك، في موجز سياسي لمركز الأمن والدبلوماسية والاستراتيجية في مدرسة بروكسل للحكم. واليوم باتت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكثر من 2203 مركز فكري، وتولد هذه المؤسسات أفكارًا جديدة لصنع السياسات، وتقييم السياسات القائمة، ولفت الانتباه إلى المشكلات المهملة، وعقد اجتماعات الخبراء للمناقشة، والتواصل مع وسائل الإعلام. كما تشارك في جهود الدعوة والتثقيف العام، كما وفرت مراكز الفكر مسارًا للأفراد الذين يسعون إلى النفوذ إلى الحكومة طريق مؤسساتها المختلفة. فضلًا عن ذلك؛ يُجرى الكثير من التواصل السياسي من قبل مراكز الفكر خلف الكواليس في شكل إحاطات خاصة وغير رسمية لا يتم الترويج لها علنًا. ويشير المختصون إلى أن المخاطر المتعلقة بمراكز الفكر تكمن في أن صناع السياسات سوف يسعون إلى الحصول على آرائها التي تؤكد، بدلًا من التشكيك، على المسارات التي حُددت مسبقًا أو التي تم اتخاذها بالفعل، مع العلم أن العديد من مراكز الفكر يتم تحديد توجهاتها الفكرية ونتاجاتها العلمية إزاء مختلف القضايا وفق معياري (التمويل والاستقلالية).

إن الأفكار الجديدة قادرة على تغيير تصورات الرأي العام، أو إعادة صياغة وترتيب المصالح الوطنية الأميركية، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط طريق للعمل، وتعبئة التحالفات السياسية والبيروقراطية، وتحسين التفاعل بين المؤسسات الراسخة، ولكن ليس من السهل، لفت انتباه صناع القرار المشغولين بشكل مستمر الذين غمرتهم المعلومات بالفعل. ولتحقيق هذه الغاية؛ تعمل مراكز الفكر على

استغلال قنوات واستراتيجيات تسويقية متعددة: نشر المقالات والكتب والأوراق العرضية؛ والظهور بانتظام على شاشات التلفزيون، وصفحات المقالات الافتتاحية، وفي المقابلات الصحفية؛ وإنتاج تقارير موجزة عن القضايا، ونشرات حقائق، وصفحات على شبكة الإنترنت، يسهل على القراء قراءتها ومتابعتها، وتوفر جلسات الاستماع في الكونغرس فرصة أخرى للتأثير في اختيارات السياسات. وبوسع باحثي ومختصي مراكز الفكر، الذين لا يثقلهم الموقف الرسمي، أن يقدموا تقييمات صريحة للتحديات العالمية الملحة ونوعية الاستجابات الحكومية المطلوبة.

وعلى مدار عقود من الزمن، أدت مراكز الفكر الأمريكية دورًا بارزًا ومؤثرًا في صناعة القرار الخارجي الأمريكي، وكانت جزءًا أساسيًا ومهمًا من عملية صياغة الاستراتيجيات الأمريكية، ومن ثم فإن تحليل أدوار مراكز الفكر وبيان تأثيراتها المختلفة في صانع القرار الأمريكي يتطلب تتبع ودراسة المسارات والآليات التي انتهجتها تلك المراكز في عملها، وتحليل ما قدمته من دراسات وقراءات إزاء مختلف القضايا، واستعراض إسهاماتها. وهذا الأمر ينصرف إلى الحرب الروسية– الأوكرانية أيضًا؛ إذ سنحاول في هذه الورقة البحثية بيان أبرز وجهات نظر علماء ومختصي وباحثي مراكز الفكر الأمريكية تجاه هذه الحرب، واستكشاف ما إذا تم تبني مخرجات هذه المراكز من قبل صناع القرار الأمريكي أم سيتم تبنيها مستقبلًا.

أهمية البحث: تسعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة وفحص دور مراكز التفكير التي تتمتع بنفوذ قوي في بناء المدركات والمرتكزات للاستراتيجيات الأمريكية وقياس تأثيراتها السياسية، وذلك من خلال البحث والتحليل في أداء مراكز التفكير في بناء التصورات لصالح أجهزة صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على المنافذ التي تستعملها في إحداث التأثير المطلوب في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. وتسليط الضوء على المكانة التي تحتلها مراكز التفكير كقوة ناعمة في المشهد السياسي الأمريكي العام، والطموحات التي تسعى إلى الوصول إليها بوصفها

تمثل رصيدًا استراتيجيًا ورافدًا مهمًا وبنك للأفكار والمعلومات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

مشكلة البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤل أساسي مفادهُ: **]إلى أي مدى كان دور مراكز الفكر فاعلًا ومؤثرًا في صياغة استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ؟ [. ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنها، أبرزها الآتي:**

1. ما أبرز نقاط التحول في نشأة وتطور مراكز الفكر الأمريكية؟
2. كيف أثرت مراكز الفكر الأمريكية في توجهات السياسة الخارجية تجاه الأزمات الدولية، وخاصة الحرب الروسية– الأوكرانية؟
3. ما هي قراءات وتحليلات مراكز الفكر للحرب الروسية– الأوكرانية؟ وكيف أثرت تلك القراءات والتحليلات في القرار والسلوك الأمريكي إزاء هذه الحرب؟

فرضية البحث: يقوم البحث على طرح افتراض أساس هو: **أن** لمراكز الفكر الأمريكية دورًا مهمًا ومؤثرًا في صياغة استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية عبر عقود من الزمن، لا سيما تجاه الأزمات والقضايا الخطيرة والمُلحة.

مناهج البحث: لمقتضيات الضرورة العلمية، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي– التحليلي في هذه الورقة البحثية، بالنظر إلى طبيعة الموضوع من خلال التوصيف والتحليل لظاهرة مراكز الفكر وأهميتها في المنظومة الأمريكية، وبيان مدى تأثيرها في صناعة القرار الخارجي الأمريكي وصياغة الاستراتيجيات عبر التاريخ.

هيكلية البحث: قُسم البحث على مبحثين أساسيين؛ المبحث الأول: مقاربة ابستمولوجية– مفاهيمية لمراكز الفكر. أما المبحث الثاني: مراكز الفكر الأمريكية: النشأة والتطور والتأثير، المبحث الثالث: **تحليل دور مراكز الفكر في الحرب الروسية- الأوكرانية: أنموذجًا.**

المبحث الأول: مقاربة ابستمولوجية- مفاهيمية لمراكز الفكر.

اليوم أصبح مصطلح "مراكز الفكر" مصطلحًا شائع الاستعمال ومعروفًا على نطاق واسع ليس فقط بين المتخصصين، بل وأيضًا بين مجموعة واسعة من الناس. إن أنواع الكتب المرجعية والموسوعات جميعها، بما في ذلك الإلكترونية، تخبر المستعملين أن "مراكز الفكر" "Think Tank" أو "مجموعة العقول" " Brains Trust" هي مؤسسات عامة تقدم المشورة بشأن العقود الحكومية والشركات، وعادةً ما تكون في مجال الإنتاج السياسي وتقييم العواقب الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للقرارات السياسية. إن الخبرة السياسية التطبيقية والبحوث والتحليلات، فضلًا عن الأعمال النظرية الأساسية، هي المنتجات الفكرية لهذه المؤسسات. وكقاعدة عامة، تتميز بتحديد الأهداف الاستراتيجية بناءً على أفكار معينة حول النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرغوبة. وهذا يسمح للسياسيين والمجتمع باتخاذ القرارات بناءً على المعلومات التي تقدمها هذه المؤسسات. هذا هو الفرق بين منتجات "مؤسسة الفكر" والدراسات الأكاديمية.

المطلب الأول: مقاربة ابستمولوجية لمراكز الفكر:

حظيت مراكز الفكر بقدر من الشعبية كموضوع بحثي، وخاصة في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبالتوازي مع ذلك، زاد عدد مراكز الفكر على مستوى العالم (Abelson, 2009). وتركز الاهتمام الأكاديمي في الغالب على مراكز الفكر في العالم الناطق باللغة الإنجليزية (Boucher, 2004). وقد

دُرست وحُللت بشكل متزايد بوصفها وكلاء فوق وطنيين في عملية إضفاء الطابع الدولي على تحليل السياسات والخبرة العلمية (الاجتماعية) (Mendizabal, 2009). منذ تسعينيات القرن العشرين، كُرِّس المزيد والمزيد من الأبحاث لتطوير مراكز الفكر في أوربا الوسطى والشرقية وآسيا والعالم النامي. حتى الآن، استعملت الدراسات التي تعتمد على منظور مقارن الولايات المتحدة كنقطة انطلاق مع بعض الاستثناءات (Böhning, 2007, pp. 36-52). بدأ **كامبل وبيدرسون Campbell & Pederson** في دراسة مراكز الفكر بشكل منهجي كجزء من "أنظمة المعرفة" التي تختلف وفقًا لأنواع مختلفة من أنظمة الإنتاج وصنع السياسات. وعندما ننظر إلى أوربا القارية، نرى في الغالب أبحاثًا تحلل مراكز الفكر في سياقها الوطني (Thunert, 2008, p.173).

وبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من المؤلفات التي تتناول مراكز الفكر ودورها في تغيير السياسات واستمراريتها؛ فإن المناقشة حول تعريف ما يشكل مركزًا فكريًا في واقع الأمر، وكيف يقوم بما يقوم به وما هو الدور الذي يقوم به قد وصلت إلى طريق مسدود إلى حد ما. وتعتمد أغلب الأبحاث على التعريفات والتصنيفات التي وضعت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ولكن الطبيعة المتغيرة لمشهد تقديم المشورة السياسية تتطلب إعادة النظر في ظاهرة مراكز الفكر؛ إذ أصبحت المشورة السياسية الخارجية للحكومات تُقدَّم من قِبَل مجموعة متزايدة من المنظمات، وبصورة خاصة أصبحت الحدود بين مراكز الفكر والمعاهد الجامعية وشركات الاستشارات الإدارية أكثر ضبابية (Weingart, 2005). إن مثل هذه المنظمات؛ مثل "منظمات الاستشارة السياسية البديلة" غير الحكومية Alternative Policy Advisory Organizations تؤدي وظائف مماثلة في "مساحة ميدانية" تنافسية، في حين تختلف فيما يتعلق ببنيتها التنظيمية وسبل تمويلها (Stares, 2001, pp 89-123).

إن معظم أدبيات مراكز الفكر تخلط بين الوظيفة والشكل التنظيمي، ومن ثم تحد من قدرتها على تقدير التعددية في المظهر التنظيمي لمراكز الفكر. ثانيًا؛ في حين أن الأدبيات التي حللت مراكز الفكر البريطانية والأمريكية من "اليمين الجديد" بوصفها ذات صلة بالتحول الأنموذجي في السبعينيات من الكنزية إلى "الليبرالية الجديدة" كانت غالبًا ما تفترض منظورًا نقديًا لها؛ فإن غالبية الدراسات الأحدث حول مراكز الفكر تتميز بنهج يصفه مختصون بأنه "تسجيل تعددي ضيق لعدد كبير من المؤسسات الخاصة وشبه العامة والعامة لإنتاج المعرفة والأيديولوجية"(Plehwe, 2006, pp.1-24). وغالبًا ما يكون مثل هذا النهج قليل النقد ليطرحهُ عن دور مراكز الفكر في المجتمع المعاصر.

من جانب آخر؛ تنظر نظرية النخبة في كيفية تأثير "النخبة" على تصرفات مراكز الفكر وتجاوزها المحتمل للعملية السياسية، وتحليل الخلفية الاجتماعية وقيم أولئك الذين يعملون في مراكز الفكر. ينتقد "بوتز" وجهة النظر هذه؛ لأن هناك في الممارسة العملية مجموعة متنوعة من وجهات النظر في مراكز الفكر ويزعم أنها تتجاهل التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأفكار (Pautz, 2011, pp.435-419).

ووفقًا لمنظمة مراقبة وسائل الإعلام التقدمية Fairness & Accuracy in Reporting، غالبًا ما يُستشهد بمؤسسات السياسة اليسارية واليمينية ونادرًا ما تُحدد على هذا النحو. النتيجة هي أن "خبراء" مراكز الأبحاث يُصورون أحيانًا كمصادر معلومات محايدة بدون أي دوافع أيديولوجية في حين الواقع هم يمثلون منظورًا وتوجهًا معينًا. ففي الولايات المتحدة تخضع منشورات مراكز الأبحاث حول التعليم لمراجعة الخبراء من قبل مشروع مراجعة مراكز الأبحاثThink Twice التابع لمركز السياسة التعليمية الوطني (William, 2014).

وقد اتخذ الاهتمام النظري بظاهرة "مراكز الفكر" مسارين، كان الباحثون المؤسسون؛ مثل: كانت وبيفر Weaver Kant، وجيم ماك غان Jim McGann، وجيمس سميث James Smith؛ مهتمين بشرح سبب وكيفية ظهور مراكز التفكير ولماذا على الأقل بعضها مهم. ويركزون على التمييز بين معاهد السياسة العامة المستقلة ومراكز البحث الأكاديمي ووحدات البحث الحكومية أو مجموعات الضغط. فالخبراء أنفسهم غير قادرين على الاتفاق على تعريف؛ لأن هناك اختلافات من بلد إلى آخر. وتتنوع مؤسسات التفكير بشكل كبير من حيث الحجم والموارد المتاحة لها، وفي مجالات أبحاثها، وفي هيكلها القانوني، وفي نماذجها الإدارية، ومن أجل تحقيق المصداقية، تسعى مراكز التفكير إلى تعظيم استقلاليتها المالية (Ivan, 2008, p.18).

إن محاولة تحديد العناصر السياقية التي تؤدي إلى ظهور مؤسسة فكرية هي أمر معقد ومحفوف بالمخاطر كما مراكز التفكير. ومع ذلك؛ فمن الضروري كما هو الحال في تحديد ماهية تحديد شروط الظهور من أجل فهم أفضل لكيفية ولماذا تؤثر مراكز التفكير في السياسات الدفاعية (James, 2010, p.152).

خلافًا لذلك؛ لم يبحث معاهد باحثو السياسة عرض العملية للمراكز البحثية ليس كجزء من السؤال، ولكن كجزء من الإجابة، من خلال دراسة معاهد السياسة يحاولون الإجابة عن السؤال: كيف تؤثر الأفكار في السياسات؟"، تقديم المفاهيم النظرية؛ مثل: "مجتمع السياسات"، و"تحالفات المناصرة"، و"ائتلافات الخطاب"، و"المجتمعات المعرفية"، ويحاول الباحثون في العملية السياسية فهم البنية التحتية التي تجعل الأفكار قوية. كما يؤكد باحثو العمليات السياسية هؤلاء على الوظيفة الاجتماعية للمراكز البحثية في استعمال المعرفة بدلًا من خصوصيتها التنظيمية (Hongxi a, 2011).

ويعزو مصطلح "مراكز الفكر" إلى الاستعمال العسكري للحرب العالمية الأولى من أجل إيجاد غرفة آمنة للنقاش حول وضع الخطط العسكرية. واستُعمل المصطلح لأول مرة في وصف منظمات الأبحاث العسكرية التعاقدية في الخمسينيات من القرن الماضي، من ثم دخل المصطلح سرديات الخطاب الشعبي في الستينيات كوصف لأي منظمة أو وحدة في منظمة تجري أبحاث حول السياسة العامة. بعد ذلك، أصبح مصطلح "مركز الفكر" محددًا للمنظمات والمؤسسات التي تشارك في الأبحاث المتعلقة بالقضايا السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وتقدم توصيات بشأن السياسات للحكومات ذائعة الصيت خلال الستينيات (Hart, 2008, p.135).

وليس من قُبيل الصدفة أن دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا لم تحاول ترجمة مصطلح "مراكز الفكر"، بل اعتمدت المفهوم في الصياغة الإنجليزية، بكل دلالاتهِ الثقافية. ولقد ساعدت الحركة الدولية للمجتمعات المدنية أيضًا على تحفـيز الاهتمام بمؤسسات الفكر والرأي كمصدر بديل للمعلومات حول قضايا ذات اهتمام دولي، وقومي، ومحلي، وبصفتها ناقدًا محتملًا لسياسات الحكومة القومية والمنظمات الدولية القادرة على التحدث بصوت موضوعي مستقل حول الحكومات ومجتمع الأعمال (Hart, 2008, p.135).

المطلب الثاني: مفهوم مراكز الفكر:

إن مصطلح "مراكز الفكر" Think Tanks يحمل العديد من الدلالات، الأمر الذي أدى إلى غموض مفاهيمي. وفق تعريف "تاكاهيرو سوزوكي Takahiro Suzuki"، الخبير الياباني المخضرم في مجال مؤسسات الفكر؛ فإن "مؤسسة الفكر" هي "منظمة تجري أبحاثًا حول السياسات العامة" (Maslow, 2018, p.101). أما "ديان ستون Diane Stone"، الخبيرة البارزة في مؤسسات الفكر؛ فإنها تعرفها بأنها "منظمات مستقلة نسبيًا تعمل على البحث والتحليل للقضايا المعاصرة بشكل مستقل

عن الحكومة والأحزاب السياسية وجماعات الضغط". وفي إحدى الموسوعات الكبرى للعلوم السياسية، تصف "ستيلا لادي Stella Ladi" مؤسسات الفكر بأنها "منظمات متميزة عن الحكومات وهدفها تقديم المشورة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا السياسية من خلال استعمال المعرفة المتخصصة وتفعيل الشبكات المعرفية" (Ladi, 2011, pp. 2608-2611). ويعرّف "أندرو ريتش Andrew Rich" "مؤسسات الفكر" من منظور الولايات المتحدة بأنها "منظمات مستقلة، غير قائمة على المصالح، وغير ربحية تنتج وتعتمد بشكل أساسي على الخبرة والأفكار للحصول على الدعم والتأثير في عملية صنع السياسات" (Rich, 2004, p.34).

أيضًا لا بد من الإشارة إلى أن أحد أكثر التعريفات شيوعًا هو التعريف الذي وضعه "كينت ويفر Kent Weaver"، وهو محلل لمراكز الأبحاث في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وقد اعتُمد تعريفه على نطاق واسع في تسعينيات القرن العشرين؛ إذ عرف مراكز الفكر على أنها: "منظمات بحثية غير حكومية وغير ربحية تتمتع باستقلالية تنظيمية كبيرة عن الحكومة وعن المصالح المجتمعية؛ مثل: الشركات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية"(McGann, 2004, p.4). وهنا يتضح أن المعيار الذي يحدد مركز الأبحاث بوصفه منظمة "غير حكومية" مقبول عمومًا في الأدبيات طالما أن هذا لا يستبعد المنظمات التي تتلقى تمويلًا للمشروعات والتمويل الأساسي من مصادر حكومية.

وبما أن المذكورين أعلاه جميعهم من العلماء والمتخصصين؛ فيمكننا أن نفترض أنهم يدركون اختياراتهم التعريفية الخاصة والالتزامات المفاهيمية التي تستلزمها. والنقطة هنا هي أن التعريف المعين من شأنه أن يوسع أو يضيق نطاق منظمة ما لكي تتأهل كمركز فكري. على سبيل المثال؛ قد تتأهل مؤسسة فكرية تابعة لحزب سياسي كمؤسسة فكرية بموجب التعريفات التي قدمها "سوزوكي ولادي"، ولكنها لن تتأهل بموجب التعريفات التي قدمها "ستون" و"ريتش" و"ويفر".

إذ يمكننا أن نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين عدد السمات التي تذكرها التعاريف السابقة، وعدد السمات المتوفرة فعلًا في مراكز الفكر. على سبيل المثال؛ كلما زاد عدد السمات المذكورة في تعريف معين لـ "مؤسسات الفكر"؛ قل عدد مؤسسات الفكر التي سيغطيها هذا التعريف بالفعل. مثال على ذلك؛ فإن سمة مثل "مستقلة"– كما ذكرها كلٌ من "ديان ستون" و"أندرو ريتش"– يمكن أن تعني أشياء مختلفة؛ إذ إن الاستقلال المالي أو المؤسسي أو حتى الفكري هو أحد أهم العناصر التي تحدد الاستقلالية للمركز.

ففي الحالة الأولى– الاستقلال المالي– قد نحتاج إلى دراسة أنماط التمويل لتحديد ما إذا كان مركز أبحاث معين مؤهلًا لوصفه بالاستقلال. علاوة على ذلك؛ فإن معيار عدم الربح– كما حدده "ويفر"– يخفي إلى حد ما حقيقة مفادها أن مؤسسة الفكر تمارس أنشطتها إما لأنها كُلِّفت (أي حصلت على أجر) بإعداد دراسة محددة على سبيل المثال، أو لأنها نجحت في الغالب في الحصول على تمويل مرتبط بالمشروع من مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة (في كثير من الأحيان). وسوف يستخدم التمويل الذي يُحصل عليه من خلال أي من الطريقين في تمويل المشروع، ولكنه سوف يسهم أيضًا في نمو المنظمة. ومن ثم؛ فحتى بالرغم من عدم وجود أرباح مالية في حد ذاتها ناجمة عن نشاط مركز الفكر – بالنسبة للمساهمين الخارجيين– فإن مراكز الفكر تسعى إلى "كسب" شيء ما من خلال مشاركتها في السياسة أو الأعمال أو القطاع الثالث (المال اللازم لمواصلة التنمية التنظيمية، والاتصالات، والبيانات) (Marsh, 2004, pp247-263).

أما معيار "غير هادف للربح" ينبغي التخلي عنه بوصفه مجرد سمة قانونية تنطبق على مراكز الفكر في أغلب البلدان، ولا ينبغي أن يقال الكثير عن المنظمة التي تتمتع على سبيل المثال بوضع خيري أو وضع معفي من الضرائب كما هو الحال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويستند معيار "غير هادف للربح"

إلى الاعتقاد بأن دوافع الربح المالي فقط قد تعرض استقلال المشورة للخطر، في حين لا تتم مناقشة الدوافع الأخرى للتعاون مع الحكومات أو الأحزاب أو الشركات- مثل السعي إلى مناصب رسمية (أو غير رسمية) داخل المنظمة العميلة أو الحصول على إمكانية الوصول إلى مجموعات بيانات (حكومية) معينة -بوصفها قد تؤثر في النشاط التنظيمي وعلى العلاقة بين محلل مركز الفكر والعميل (Pautz, 2009). ومن الممكن القول إن أيًا من هذه الدوافع للتعاون من الممكن أن تعرض استقلال مركز الفكر للخطر.

وفي رأي الكثير من المختصين؛ فإن الطريقة الأفضل للتعامل مع مسألة الاستقلال المالي هي تطبيق مصطلح "الاستقلال المالي" بدلًا من مصطلح "غير هادف للربح". وهو يصف القدرة الأساسية لمؤسسة فكرية على الحصول على تمويل للمشروع أو التمويل العام من أكبر عدد ممكن من المصادر من أجل ضمان عدم اعتماد عملياتها على أي محسن واحد على النقيض من منظمة ملزمة تعاقديًا بوكالة تكليف واحدة فقط (McGann, 2013).

وفي الحالة الثانية- الاستقلال المؤسسي- قد ننظر إلى الروابط التنظيمية القائمة للمركز (على سبيل المثال، الانتماءات)؛ إذ ينبغي الحفاظ على هذه السمة لتمييز مؤسسة فكرية عن جماعات الضغط (التي تعمل على قضية واحدة) أو "شركات العلاقات العامة" ووحدات البحث المرتبطة بها والتي تسعى إلى تحقيق المصالح الضيقة لشركات أو قطاعات صناعية منفردة. ولكن لابد من الاعتراف بأن مؤسسات الفكر والرأي لابد وأن تسعى إلى التقرب من صناع القرار إذا كانت راغبة للتأثير في عملية صنع السياسات مع الحفاظ على انفصال نسبي عنهم. وفي الوقت نفسه، وفي ظل التوتر والتناقض الحتميين مع ما سبق؛ فإن الاستقلال العلمي يشكل أهمية بالغة بالنسبة لأي منظمة إذا كان لها أن تصنف على أنها مؤسسة فكرية. ويتألف هذا الاستقلال من "ممارسات معينة داخل المؤسسة: على سبيل المثال؛ آليات

المراجعة المؤسسية بين الأقران والاستقصاء المفتوح بدلًا من البحث الموجه" (Schlesinger, 2009, pp.3-20).

وفي الحالة الثالثة– الاستقلال الفكري– قد تؤدي الأفكار أو الإيديولوجيات التي تقوم عليها المشورة السياسية التي تقدمها مراكز الأبحاث دورًا مهمًا. وعلاوة على ذلك؛ قد تختلف تقييمات "الاستقلال" أيضًا تبعًا للسياق الوطني. ففي حين قد يُعد المراقب المقيم في الولايات المتحدة، على سبيل المثال؛ مركز أبحاث ممول من الدولة مركزًا غير مستقل؛ فقد يرى المراقب المقيم في أوربا الغربية أن التمويل الحكومي هو شيء يتماشى تمامًا مع الاستقلال، أو على الأقل يمكن أن يتماشى معه. وباختصار؛ قد تعاني تعريفات "مراكز الأبحاث" ليس فقط من مشكلات الغموض المفاهيمي، ولكن أيضًا من اللبس المفاهيمي. ومن ثم؛ فإن التحدي يكمن في تقديم تعريفات موجزة قدر الإمكان، ولكنها لا تزال قادرة على التقاط السمات الأساسية لمراكز الأبحاث (Rudloff, 2004).

بشكل عام يُمكن تصنيف مراكز الفكر وفق تركيزها ومنهجها ونطاق عملها، وهي (MEDVETZ, 2012):

(1) **مراكز الفكر الإيديولوجية Ideological Think Tanks**: تعمل مراكز الفكر هذه وفقًا لأيديولوجيات أو معتقدات سياسية محددة. وهي تركز على الترويج للسياسات التي تتوافق مع نظرتها الخاصة للعالم. وغالبًا ما يكون لمراكز الفكر الإيديولوجية برنامج واضح وتعمل على تعزيز السياسات التي تتوافق مع وجهة نظرها الإيديولوجية.

(2) **مراكز الفكر الموجهة نحو السياسات Policy-Oriented Think Tanks**: تركز مراكز الفكر الموجهة نحو السياسات على توليد الحلول والتوصيات لمختلف القضايا السياسية. وهي تجري البحوث وتحلل البيانات

وتقترح اقتراحات سياسية قابلة للتنفيذ. ويتمثل هدفها للتأثير في عملية صنع القرار من خلال تقديم رؤى قائمة على الأدلة لصناع السياسات.

(3) **مراكز الفكر المناصرة Advocacy Think Tanks:** ترمي مراكز الفكر المناصرة إلى التأثير في الرأي العام والسياسات الحكومية بشأن قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية محددة. وغالبًا ما تشارك في الحملات والتعليم وجهود الضغط للترويج لقضيتها وإحداث التغيير في المجتمع.

(4) **مراكز الفكر القائمة على الجامعات University-Based Think Tanks:** تستضيف العديد من الجامعات مراكز الفكر الخاصة بها، والتي تستفيد من الخبرة الأكاديمية وقدرات البحث. تركز هذه المؤسسات على مواضيع متنوعة تتراوح من الاقتصاد والسياسة العامة إلى العلوم الاجتماعية وما هو أبعد من ذلك. وغالبًا ما تتعاون مع أعضاء هيئة التدريس والباحثين لإجراء الدراسات وتقديم توصيات سياسية.

(5) **مراكز الفكر المرتبطة بالحكومة Government-Related Think Tanks:** غالبًا ما تنشئ الحكومات مراكز فكرية للمساعدة في صياغة السياسات واتخاذ القرار. وتجري هذه المؤسسات البحوث وتوفر التحليلات وتقدم المشورة الاستراتيجية للمسؤولين الحكوميين بشأن مسائل تتراوح من الأمن القومي إلى التنمية الاقتصادية.

(6) **مراكز الفكر الدولية International Think Tanks:** تعمل مراكز الفكر الدولية على نطاق عالمي، وتتناول القضايا العابرة للحدود الوطنية؛ مثل: تغير المناخ والأمن العالمي وحقوق الإنسان والتجارة الدولية. وهي

تسهل الحوار بين البلدان المختلفة، وتجري أبحاثًا عبر الحدود، وترمي إلى التأثير في السياسات العالمية.

المبحث الثاني: مراكز الفكر الأمريكية: النشأة وتأثيرها على السياسة الأمريكية تجاه الحرب الروسية– الأوكرانية.

على الرغم من أن مصطلح مركز الفكر لم يظهر حتى بداية الحرب العالمية الثانية؛ فإن المفهوم العام لما يمكن عده مؤسسة فكرية حديثة بدأ في التطور لأول مرة في بريطانيا العظمى في أوائل إلى منتصف القرن التاسع عشر. ومن بين أولى مؤسسات الفكر التي تأسست معهد الخدمات المتحدة الملكية للدراسات الدفاعية والأمنية في عام 1831 وجمعية فابيان في لندن في عام 1884. غالبًا ما يُعد صندوق كارنيجي للسلام الدولي، الذي تأسس في عام 1910، أول مؤسسة فكرية تأسست في الولايات المتحدة.

لقد كانت مؤسسات الفكر المبكرة غير حزبية بشكل عام ولم تشارك بشكل مباشر في العملية السياسية، بل سعت بدلًا من ذلك إلى التأثير من طريق التعليم وإنتاج المعلومات. ولهذا السبب غالبًا ما استضافت محاضرات ونشرت أوراق بحثية وعززت الاتصالات بين علماء الاجتماع وصناع السياسات.

المطلب الأول: النشأة والتطور لمراكز الفكر الأمريكية:

يتفق العلماء والمختصون الذين درسوا نمو وتطور مراكز الفكر الأميركية عمومًا على أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأميركي، إلى جانب الافتقار إلى الانضباط الحزبي الصارم والضخ الضخم للأموال من المؤسسات الخيرية، أسهمت إلى حد كبير في انتشار مراكز الفكر في الربع الأخير من القرن الماضي. ومن الواضح أنهم لا يتفقون على تاريخ تأسيس أول مركز فكر في الولايات المتحدة أو ما

يشكل في الواقع مثل هذه المؤسسة. ونتيجة لهذا استسلم المختصون لتحديد الموجات أو المدد الرئيسة لظهور مراكز الفكر وفق منظور أنها مؤسسات غير ربحية وغير حزبية (وهذا لا يعني أنها غير أيديولوجية)، وموجهة نحو البحث، ومن بين أهدافها الأساسية التأثير في الرأي العام والسياسة العامة (Abelson, 2006, p.73).

وهنا لابد من إبداء بعض الملاحظات المهمة: أولًا؛ على الرغم من أن مصطلح "مركز فكري" استُعمل في الأصل في الولايات المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة؛ إذ يمكن لعلماء الدفاع والمخططين العسكريين الاجتماع مناقشة الاستراتيجيات؛ فإن هذا الاستعمال الضيق إلى حد ما للمصطلح وُسِّع منذ ذلك الحين لوصف أكثر من 2000 منظمة مقرها الولايات المتحدة تعمل في تحليل السياسات وحوالي 2500 مؤسسة مماثلة أخرى في أنحاء العالم جميعًا. وقد تستحضر مؤسسة فكرية صور منظمة؛ مثل: راند، إحدى مؤسسات أبحاث السياسة الخارجية والدفاعية الرائدة في أمريكا، والتي تضم أكثر من 1000 عضو وميزانية سنوية تتجاوز 100 مليون دولار، أو قد تستعمل لوصف مركز دراسات أكثر تواضعًا؛ مثل: معهد دراسات السياسة في واشنطن، وهي منظمة تضم أقل من عشرين عضوًا وميزانية تتراوح بين مليون ومليوني دولار (Abelson, 1998, PP.525-555).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمر مهم، وهو عند دراسة تأريخ مراكز الفكر الأمريكية، لاسيما تلك المنخرطة في دراسة السياسة الخارجية، من المهم أن نضع في اهتمامنا التنوع الهائل في مجتمع مؤسسات الفكر. ومن الضروري أيضًا أن ندرك أنه في حين تتقاسم مراكز الفكر رغبة مشتركة في تشكيل الرأي العام وتفضيلات السياسات واختيارات صناع القرار؛ فإن الكيفية التي تسعى بها إلى ممارسة التأثير السياسي تعتمد في تفويضها ومواردها وأولوياتها (Weaver, 2000).

بدأت الموجة الرئيسة الأولى من مراكز الفكر في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة في الظهور في أوائل القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى رغبة كبار رجال الأعمال والمثقفين في إنشاء مؤسسات؛ إذ يمكن للعلماء والقادة من القطاعين العام والخاص التجمع لمناقشة القضايا العالمية. فقد تزامن صعود هذه المؤسسات مع ظهور المؤسسات الخيرية والحرص على إدارة القضايا الاجتماعية بشكل أفضل من خلال العلوم (MEDVETZ, 2012). وعلى هذا النحو، أسهمت معاهد المعرفة المتخصصة في تصميم الأنموذج السياسي الحالي للولايات المتحدة وثقافتها الديمقراطية. وأقدمها وأكثرها أهمية هي لجنة الصناعة الأميركية US Industrial Commission(1892)، ومكتب نيويورك للبحوث البلدية New York Bureau of Municipal Research (1906)، ومؤسسة راسل سيج Russell Sage Foundation (1906)، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace (1910)، التي أنشأها في بيتسبرغ أندرو كارنيجي؛ ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام (1919) Hoover Institution on War, Revolution and Peace، التي أنشأها الرئيس السابق هربرت هوفر ؛ ومجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations (1921)، وهي المؤسسة التي تطورت من نادٍ عشاء شهري لتصبح واحدة من أكثر مؤسسات الشؤون الخارجية احترامًا في العالم (Williams, 2008, p.55). ولقد بدأت مؤسسات بحثية أخرى، معهد أبحاث الحكومة Institute for Government Research (1916)، الذي اندمج فيما بعد مع معهدين آخرين لإنشاء مؤسسة بروكينجز Brookings Institution (1927)، وهي أيقونة واشنطن، ومعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسات العامة American Enterprise Institute for Public Policy Research (1943)، وهو مؤسسة بحثية

محافظة تحظى باحترام كبير، في التركيز مع مرور الوقت على مجموعة واسعة من قضايا السياسة الخارجية (Pautz, 2009).

وكانت هذه المؤسسات البحثية وغيرها من المؤسسات البحثية التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين ملتزمة بتطبيق خبراتها العلمية على مجموعة من قضايا السياسة. وبوصفها "جامعات بلا طلاب"، على حد تعبير الباحث في مؤسسة بروكينجز كينت ويفر Kent Weaver؛ إذ إن مراكز الفكر مثل مؤسسة كارنيجي ومؤسسة بروكينجز أعطت الأولوية القصوى لإنتاج البحوث الأكاديمية الجيدة، وباتت تنشر الكتب والمجلات والمواد الأخرى المخصصة لجمهور مستهدف مختلف. بالرغم أن الباحثين من هذه المؤسسات قدموا المشورة لصناع السياسات في بعض الأحيان عندما تأسست لأول مرة؛ فإن هدفهم الأساس لم يكن التأثير بشكل مباشر في قرارات السياسة، بل المساعدة في تثقيف وإعلام صناع السياسات والجمهور بالعواقب المحتملة لاتخاذ مجموعة من خيارات السياسة الخارجية. كما إن رغبة مراكز الأبحاث المتخصصة في السياسات في البقاء منفصلة عن العملية السياسية تنبع جزئيًا من التزامها بالحفاظ على استقلالها الفكري والمؤسسي، وهو الأمر الذي كانت العديد من مراكز الأبحاث المعاصرة على استعداد للتضحية به (McGann, 2000).

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى المشورة المستقلة في مجال السياسة الخارجية أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسات الأميركيين. وفي مواجهة المسؤوليات المتزايدة المترتبة على التحول إلى قوة مهيمنة في عالم ثنائي القطب، احتاج صناع القرار في واشنطن إلى الرؤية والخبرة التي تتمتع بها مراكز الفكر التي يمكن أن تساعدهم في تطوير سياسة أمنية وطنية متماسكة وسليمة. وبحلول عام 1948، كان صناع السياسات يعرفون إلى أين يتجهون. ومن ثم، ظهرت مؤسسة راند RAND Corporation في أيار 1948 لتعزيز وحماية

المصالح الأمنية الأمريكية خلال العصر النووي. وفضلًا عن سد الفراغ في مجتمع أبحاث السياسة الخارجية، بشرت راند بجيل جديد من مراكز الفكر– المتعاقدون الحكوميون– مؤسسات أبحاث السياسات الممولة إلى حد كبير من قبل الإدارات والوكالات الحكومية التي كان من المقصود من أبحاثها معالجة مخاوف محددة لصناع السياسات. وفي السنوات التالية، ألهمت راند إنشاء العديد من المتعاقدين الحكوميين الآخرين بما في ذلك معهد هدسون (1961) Hudson Institute، أوربان (1968) Urban Institute (Katwala, 2009, p.59).

بعد ذلك، كان هناك صعود لمراكز الفكر المناصرة؛ إذ لم يحظَ أي نوع آخر من مراكز الفكر بتغطية إعلامية أكبر من تلك التي حظيت بها مراكز الفكر المناصرة. فمن خلال الجمع بين البحوث السياسية وأساليب التسويق العدوانية، وهي الوظيفة التي تشترك فيها مع العديد من جماعات المصالح، نجحت مراكز الفكر المناصرة في تغيير طبيعة ودور مجتمع مراكز الفكر بشكل جذري (Rich, 2004).

وعلى النقيض من مراكز الفكر في الجزء الأول من القرن العشرين التي كانت مترددة في الانخراط في مناقشات السياسة؛ فإن مراكز الفكر المناصرة بما في ذلك مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (1962) Center for Strategic and International Studies، ومؤسسة هيريتج (1973) Heritage Foundation، ومعهد كاتو (1977) CATO Institute، رحبت بالفرص المتاحة للتأثير في كل اتجاه ومحتوى السياسة الخارجية. ومع تزايد تنافسية صناعة مراكز الفكر في الولايات المتحدة، أدركت معظم مراكز الفكر أهمية جذب انتباه الجمهور وعقول صناع السياسات (Haass, 2002, p.7).

جنبًا إلى جنب، ظهرت بعد مدة قصيرة مراكز الفكر القائمة على الإرث Legacy-Based؛ إذ إن أحدث أنواع مراكز الفكر التي ظهرت في مجتمع صنع

السياسة الخارجية هو ما أشار إليه بعض باسم "مراكز الفكر القائمة على الإرث" LEGACYBASED THINK TANKS . ومراكز الفكر القائمة على الإرث، بما في ذلك مركز كارتر في أتلانتا Carter Center in Atlanta، ومركز نيكسون للسلام والحرية في واشنطن العاصمة Washington, D.C.-based Nixon Center for Peace and Freedom، هي مراكز فكرية أنشأها رؤساء سابقون بهدف ترك إرث دائم في السياسة الخارجية والداخلية. وهي تنتج مجموعة واسعة من المنشورات، وتعقد الندوات وورش العمل، وتجري البحوث في عدد من مجالات السياسة (Haass, 2002, p.7).

المطلب الثاني: تأثير مراكز الفكر في صياغة الاستراتيجيات:

منذ أكثر من قرن من الزمان، مارست معاهد أبحاث السياسات العامة، أو مراكز الفكر كما يطلق عليها عادة، دورًا مهمًا في إعلام وتثقيف صناع السياسات في الكونجرس، وفي البيت الأبيض، وفي مختلف أنحاء مجتمع الاستخبارات حول كيفية حماية وتعزيز المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وقد اجتذبت مراكز الفكر، التي أنشئت في ظل أوضاع مختلفة للغاية وغير عادية في كثير من الأحيان، وخاصة تلك التي تتمتع بخبرة في الدفاع والسياسة الخارجية، اهتمام وانتباه، وفي بعض الأحيان شكوك أولئك الذين يحاولون تفسير كيف تمكنت المنظمات التي تعمل ظاهريًا على هامش الحكومة على مدى العقود العديدة الماضية من ترك علامة لا تمحى على العديد من مبادرات الأمن القومي (Donald, 2024).

إن فهم كيفية ومكانة مراكز الأبحاث البارزة مثل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ومؤسسة بروكينجز، ومجلس العلاقات الخارجية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومركز دراسات الأمن القومي، ومعهد هدسون، ومؤسسة راند، على سبيل المثال لا الحصر، في عملية صنع السياسات ليس بالأمر الصعب. فمنذ

مدة من الزمن، حدد الباحثون المطلعون على عالم مراكز الفكر العديد من القنوات الحكومية وغير الحكومية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات لنقل أفكارها إلى المسؤولين المنتخبين والمعينين (Abelson, 2002, p.11).

إن الإدلاء بالشهادة أمام اللجان التشريعية، وتنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات حول القضايا الرئيسة في مجال الدفاع والسياسة الخارجية؛ إذ يمكن لصناع السياسات والصحافيين والأكاديميين وغيرهم تبادل الأفكار، وإنتاج المقالات الافتتاحية لمختلف الصحف الوطنية والدولية، وجعل أنفسهم متاحين لوسائل الإعلام لإجراء المقابلات والتعليقات، والتطوع للعمل كمستشارين أو كتاب خطابات في الحملات الانتخابية للكونجرس والرئاسة وفرق العمل السياسية، وتوليد وتوزيع المنشورات المصممة لجمهور مستهدف محدد ليست سوى بعض الطرق التي يمكن لمراكز الفكر من طريقها المساعدة في تشكيل الخطاب حول القضايا السياسية الرئيسة، ولكن هناك قنوات وصول أكثر وضوحًا (Abelson, 2002, p.13).

إن إحدى أهم الطرق التي يمكن للعلماء من مراكز الفكر أن يساهموا بها في صنع السياسات هي أن يصبحوا هم أنفسهم صناع سياسات، ولا توجد فرصة أعظم لهم للقيام بذلك من الولايات المتحدة، التي تفتخر بنظام سياسي فريد من نوعه يناسب مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية الأخرى للتسلل والتنقل في أروقة السلطة. ولا يوجد وقت أفضل لمراقبة تدفق علماء مراكز الأبحاث من وإلى وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الأمن الداخلي، ووكالة الاستخبارات المركزية، وغيرها من الإدارات والوكالات الحكومية الفيدرالية المنخرطة في حماية وتعزيز الأمن القومي الأمريكي من وقت انتهاء إدارة رئاسية– وبدء إدارة جديدة. وخلال هذه المدة الانتقالية يستطيع العلماء أن يراقبوا أين سينتهي المطاف بخبراء السياسة الخارجية والدفاعية الذين يغادرون الحكومة، وأين سيظهر فريق جديد من المحللين الحريصين على دخول الأراضي الحكومية، وهذا ما يشير إليه العلماء

عمومًا باسم "ظاهرة الباب الدوار" Revolving Door Phenomenon (Abelson, 2002, p.13).

وبالإمكان حصر أبرز إسهامات مراكز الفكر في صياغة استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية عبر عقود من الزمن بالآتي:

- بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخم حول الحرب والسلام لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب، وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود في نهاية الأمر 682 مذكرة قدموها لوزارة الخارجية حول مواضيع مختلفة بدءًا من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة، وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب نشرت مجلة Foreign Affairs التي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالًا بعنوان: "أسباب التصرفات السوفيتية"، وقد ساعد المقال الذي كتبه جورج كينان في إقامة الأسس الفكرية لاستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الأربعة اللاحقة (هاس، 2002، ص 4).
- لقد قامت الأفكار المحركة لمراكز الفكر الأمريكية بدور كبير في حملات التعبئة للحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي تكوين العملية اللازمة لإنشاء موازنة الحكومة الفيدرالية الأمريكية وتطوير مشروع مارشال. كما نرى أن فريق أعضاء الرئاسة لجيمي كارتر اغلبهم من معهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية خلال المدتين في المنصب؛ إذ جمعت إدارة ريغان حوالي 200 خبير قدموا من معهد هوفر، ومؤسسة الميراث، وأدوا دورًا بارزًا في صياغة السياسات العامة (هاس، 2002، ص 7).

- على مدى العقود، أدت الأفكار المنبثقة عن بروكينجز دورًا رئيسًا في التعبئة للحربين العالميتين الأولى والثانية؛ والتخطيط لعملية إنشاء الميزانية للحكومة الفيدرالية، ونظام الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي؛ وتطوير خطة مارشال؛ وفرض ضوابط الأسعار في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ واستخدام العقوبات لمعاقبة الدول المارقة والتأثير فيها؛ وتنظيم مجلس الأمن القومي وغيره من هياكل السياسة الخارجية والدفاع؛ والالتزام بتعزيز التنمية في البلدان الأكثر فقرًا؛ وتطور السياسة الأمريكية تجاه روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي؛ والعديد من السياسات الأخرى (Strobe, 2002, p.19).
- بعد نهاية الحرب الباردة نشأ سياق جيوسياسي جديد؛ إذ تولت الولايات المتحدة دور القوة العالمية ذات القيادة الكاملة (العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية)، وزاد الإنفاق على التنمية الفيدرالية والبحث وفقًا لذلك. ووجدت الحكومة وإدارتها أنهما بحاجة إلى العديد من الكفاءات الجديدة لمواجهة التحديات المختلفة والمتغيرة. وقد عززت الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتهديد المتمثل في الأسلحة النووية، إنشاء مراكز فكرية تركز على مجال الدفاع والأمن؛ مثل: مؤسسة راند، ومعهد هدسون، ومركز التحليلات البحرية، ومؤسسة ميتر. وقد أسس كل هذه المنظمات أفراد عسكريون ورجال أعمال، بهدف العمل مع العلماء والمهندسين؛ وكانت تركز على البحث والابتكار في قضايا الدفاع (Vedrine, 1999).
- ما قبل خطاب الرئيس السابق "رونالد ريغان" في آذار 1983 الذي أعلن فيه عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، كان الدفاع الصاروخي من بين القضايا

الرئيسة التي تثير قلق مؤسسة هيريتيج. وفي عام 1982 نشرت دراسة "هاي فرونتير" High Frontier التي رعتها المؤسسة، والتي دعت إلى نشر نظام دفاع صاروخي باليستي فعال. ومنذ ذلك الحين عملت مؤسسة هيريتيج، على تثقيف صناع القرار بشأن الحاجة إلى نشر مثل هذا النظام. كان المحللون في مؤسسة هيريتيج يعتقدون لمدة طويلة أن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية تشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام نشر نظام دفاع صاروخي فعال. وبحلول أوائل عام 1995، خلص محللو مؤسسة هيريتيج إلى أن الخيار الأفضل هو السعي إلى إزالة المعاهدة، بدلًا من السعي إلى إدخال تغييرات تدريجية عليها. وكان أحد الأسباب التي دفعت محللي هيريتيج في عام 1995 إلى السعي إلى إلغاء المعاهدة نابعًا من فشل إدارة كلينتون، بحلول ذلك الوقت، في حل قضية الدول التي ستخلف الاتحاد السوفييتي كأطراف. من ثم، وبدءًا من عام 1996، عملوا على إقناع أعضاء مجلس الشيوخ المهمين بأن استبدال الاتحاد السوفييتي كطرف معاكس لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية من شأنه أن يستلزم إدخال تغييرات جوهرية على المعاهدة، ومن ثم فإن أي اتفاق لحل مسألة الخلافة يتطلب موافقة مجلس الشيوخ. وبصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك، مارس السيناتور جيسي هيلمز Jesse Helms من ولاية كارولينا الشمالية دورًا رئيسًا في هذه القضية. واتفق السيناتور هيلمز وموظفو لجنته مع النتائج التي توصل إليها محللو هيريتيج. وفي عام 1997، تحرك السيناتور هيلمز، وفي أثناء النظر في معاهدة أخرى تتعلق بالقوات العسكرية

التقليدية في أوربا، نجح في إرفاق شرط يتطلب من الرئيس "كلينتون" التصديق على أنه سيقدم أي اتفاق لحل مسألة خلافة معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية إلى مجلس الشيوخ. وقد أصدر الرئيس "كلينتون" التصديق المطلوب في الخامس عشر أيار 1997. ومن ثم نجحت مؤسسة هيريتيج في تمرير رؤيتها وإقرارها من قبل الإدارة الأمريكية آنذاك (Helmus, 2007, p.513).

- أسهمت أفكار معهد بروكينجز في التعبئة من أجل تبني سياسة العقوبات على ما يُعرف بـ "الدول المارقة" Rouge States حسب المفهوم الأمريكي، وكان وراء تأسيس مجلس الامن القومي الأمريكي وتشكيلات الدفاع والسياسة الخارجية. فضلًا عن إسهامه في صياغة استراتيجيات "الضربات الاستباقية" لإجهاض التهديدات من المجموعات المسلحة والدول التي تساندها (Helmus, 2007, p.513).
- في تسعينيات القرن الماضي، سعت مؤسسة القرن الأمريكي الجديد إلى إطالة أمد الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية . وهي الركائز الأربع للسلام الأمريكي. وكانت مقترحاتها الرئيسة للكونجرس وإدارتي "كلينتون" و"جورج دبليو بوش" تركز على رفض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ والغزو العسكري للفضاء الخارجي؛ وانتشار القواعد العسكرية الأميركية في المناطق الجيوستراتيجية، وإنشاء شرطة عالمية؛ والتحديث التكنولوجي للأدوات والأسلحة العسكرية؛ وزيادة ميزانية الدفاع؛ ودعم الاتفاقيات مع الحلفاء لمحاربة الأنظمة التي تعد معادية للأنموذج الأمريكي. والوثيقة

الحاسمة، التي ترمز إلى أنشطة منظمة القرن الأمريكي الجديد، هي ورقة "إعادة بناء دفاعات أمريكا 21"، وهي تقرير برنامجي من 90 صفحة، وملخص للأيديولوجية المحافظة الجديدة. وكان الأعضاء المؤسسون لمشروع القرن الأمريكي الجديد؛ مثل: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وجيب بوش، وبول، وولفويتز، يشغلون مناصب عليا في إدارة "جورج دبليو بوش" (Albanese, 2002, p.72).

- في تقرير صدر في عام 1998، خلص "أندرو ريتش Andrew Rich"، أستاذ العلوم السياسية الذي درس مؤسسات الفكر والرأي، إلى أن "مؤسسات الفكر والرأي تظل المصدر الرئيس للمعلومات والخبرة لصناع السياسات والصحافيين. ويُعتمد على دراساتها وتقاريرها بانتظام لتوجيه و/أو دعم أعضاء الكونجرس في جهودهم التشريعية والصحافيين في تقاريرهم". وفي استطلاع أجراه ريتش بين أعضاء هيئة التدريس في الكونجرس والصحفيين الذين غطوا شؤون مجلسي الشيوخ والنواب، وجد أن أكثر من 90% منهم عدوا مراكز الأبحاث "مؤثرة إلى حد ما أو مؤثرة للغاية" في السياسة الأمريكية المعاصرة. وذكر "ريتش" أن مؤسسة بروكينجز اعتُبرت "الأكثر مصداقية" بين مراكز الأبحاث الثلاثين المدرجة في استطلاعه (Kubilay, 2014, p.48).
- قامت مؤسسة راند بالعمل مع مؤسسة "القرن الأمريكي الجديد"*، على قضايا الدفاع والأمن، وكان كلا المؤسستين يعملان بهدف إلى تعزيز الزعامة العالمية الأمريكية والدفاع بقوة عن السلام الأمريكي. وفي المدة ما بين عامي 1997 و2002، أنتج محللو هذا المشروع 600 مقال عن الأسلحة

والتدخلات العسكرية والعلاقات الدولية. وكانت مقترحاته المعلنة على المستوى العملياتي تتلخص في استعمال القوة العسكرية واستراتيجية دبلوماسية مؤثرة (Richard, 2002, p.5).

- مع نهاية القرن العشرين، اكتسبت مراكز الفكر، وخاصة مشروع القرن الأمريكي الجديد، قدرًا كبيرًا من الأهمية عند تصميم الاستراتيجيات العسكرية كما حدث في أثناء الحروب في العراق وأفغانستان، أو عند صياغة خطة للحرب العالمية ضد الإرهاب والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة (Donnelly, 2000).
- من أبرز الدراسات التي لوحظ أن الإدارة الأمريكية طبقت توصياتها حرفيًا هي تلك التي طرحتها مؤسسة **RAND** تلك الدراسة التي صدرت عام 2003، والتي أوصت بالتمييز بين ما سُمي بـ "المتطرفين" و "المعتدلين" في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الإسلامي، ومن التقارير التي قدمتها مؤسسة راند، التقرير الذي حمل عنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" (Building Moderate Muslims Networks (Jean, 2010, p.141).
- أسهمت مراكز الفكر الأمريكية بقوة في صياغة استراتيجيات استعمال القوة الصلبة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وضخمت هذه المراكز من الخطر الإسلامي، ومن ثم أعطت الإدارة الأمريكية المبررات الأخلاقية لشن الهجمات العسكرية والإعلامية الشرسة على الإسلام والمسلمين بدعوى دعم الإرهاب، كما عملت هذه المراكز على دعم انتهاكات الحكومة الأمريكية للحقوق المدنية المتعلقة بالمسلمين وتقديم غطاء "الحرب على الإرهاب" كمبرر

لعمليات التضييق والتنصت للعرب والمسلمين الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية.

- باحثو مؤسسة راند، الذين يدرسون الإرهاب منذ عقود، ساعدوا صناع القرار في تطوير نهج تحليلي شامل للدفاع ضد الهجمات الإرهابية، وفي الوقت نفسه، قاموا بعمل عددًا من الأبحاث حول قضايا أخرى لصالح الحكومات في مختلف أنحاء العالم. فلقد مكن إنشاء مؤسسة راند القوات الجوية الأمريكية من الاحتفاظ بالمساهمات العلمية المدنية الكبيرة خلال الحرب العالمية الثانية وتوسيعها. وكجزء من برنامج أوسع للأبحاث حول القوة الجوية في مؤسسة راند، قامت القوات الجوية بزرع بذور تطوير جهد تحليلي رائد يرمي إلى فهم الاتحاد السوفييتي. وقد تناولت بعض أبحاث مؤسسة راند تطوير الاستراتيجية السوفييتية، والعقيدة، والأنظمة العسكرية. كما طلبت القوات الجوية تحليلات للاقتصاد السوفييتي، والسياسة الخارجية، وبرامج العلوم والتكنولوجيا، من بين العديد من الموضوعات الأخرى. كان عمل مؤسسة راند الرائد جديدًا لدرجة أنه تطلب ترجمة كميات كبيرة من الكتابات السوفييتية الأساسية وإنشاء أو تحسين العديد من الأساليب التحليلية التي أصبحت قياسية في أنحاء مجتمع البحث جميعًا. وسرعان ما لجأت القوات الجوية، ثم مكتب وزير الدفاع، إلى مؤسسة راند لإجراء أبحاث حول الصين وأوربا الشرقية واليابان وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوربا الغربية (Michael, 2002, p.22).

- أسهم مركز أمريكا انتربرايز في إنتاج فكرة أُطلق عليها استراتيجية "الفوضى الخلاقة"؛ إذ أسهم المركز بطرح هذه الفكرة والعمل على إقناع صناع القرار على تبنيها، وإعطائها الاهتمام والزخم اللازمين لتحقيقها. وبالفعل، فقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستراتيجية في سعيها للسيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط؛ إذ وجدت هذه الاستراتيجية تطبيقاتها الفعلية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وهي تقوم على عدة دعائم أساسية؛ منها: تأجيج الصراعات العرقية، ضرب الاستقرار الأمني، خلخلة الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول منطقة الشرق الأوسط (المنياوي، 2012، ص 27).
- منذ الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول 2001، عملت مراكز الفكر الأمريكية، لا سيما بروكينجز وراند، على توليد الأفكار والرؤى التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير أو مراجعة السياسات المتعلقة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي؛ والتوازن السليم بين اليقظة ضد الإرهاب وحماية الحريات المدنية؛ والصراع العربي– الإسرائيلي؛ والحاجة إلى تعديل الدبلوماسية التقليدية بين الدول بحيث تأخذ بعين الاهتمام صعود اللاعبين غير الحكوميين؛ والنقاش حول الحرب الاستباقية أو الوقائية لمواجهة التهديدات من جانب الإرهابيين والدول الداعمة للإرهاب؛ وتطوير استراتيجية دولية طويلة الأجل لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ ومستقبل ضبط الأسلحة؛ والحجة لصالح نظام الدفاع الصاروخي (المنياوي، 2012، ص27).
- استطاعت مراكز الفكر الأمريكية أن تقدم خبرائها للمشاركة في عملية صنع القرار من خلال تسنمهم مناصب رفيعة ومهمة داخل الإدارات الأمريكية.

على سبيل المثال، خدم أكثر من اثنا عشر من "خبراء معهد بروكينجز" في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي، بما في ذلك جيمس شتاينبرغ، نائب الرئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينجز (نائب مستشار الأمن القومي السابق في البيت الأبيض ومدير طاقم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية)؛ وهيلموت سونينفيلدت (عضو كبير في مجلس الأمن القومي في إدارة نيكسون والمدير السابق لمكتب وزارة الخارجية للأبحاث حول الاتحاد السوفييتي وأروبا الشرقية)؛ ومارتن إنديك، مدير مركز سابين لسياسة الشرق الأوسط (مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأدنى وسفير الولايات المتحدة مرتين في إسرائيل)، عضو الكونجرس السابق بيل فرينزل (جمهوري من ولاية مينيسوتا)، أحد خبراء المركز في مجال الضرائب والتجارة الحرة وسياسة الميزانية (Abelson, 2006, p.79).

- وفقًا لرونالد د. أسموس Ronald D. Asmus، الزميل الأقدم عبر الأطلسي في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة والزميل الأقدم المساعد في مجلس العلاقات الخارجية، مارست مراكز الفكر الأمريكية دورًا محوريًا في صياغة استراتيجية التوسع لحلف شمال الأطلسي في أوائل تسعينيات القرن العشرين؛ إذ يقول إن عدة عوامل كانت توافرت بهذا الصدد: فقد كانت هناك حاجة لرؤية جديدة حول هذا الموضوع من جانبي الأطلسي، وكانوا قادة الحكومة الأمريكية منقسمين في البداية حول هذا الموضوع، وجلب موظفو مراكز الفكر نقاط قوة وأصول فريدة إلى الطاولة، الأمر الذي أوجد وحدد مسار جديد لقضية استراتيجية رئيسة. فقد لعبت مراكز الفكر الأمريكية دورًا

رئيسًا في تطوير وبناء الدعم لقرار الولايات المتحدة بتوسيع حلف شمال الأطلسي كجزء من استراتيجية أوسع للتغلب على الانقسام الذي أحدثته الحرب الباردة في القارة وبناء أوربا كاملة وحرة وتتمتع بالسلام (Ronald, 2002, p.31).

- فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، نرى محللو مؤسسة راند دعوا الإدارة الأمريكية إلى إرساء نمطًا محددًا من المعايير والإجراءات التي ستؤدي في النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتشجيع حلول الأمن الوطني وتحسين فرص دعم النجاح ضد التمرد، بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية وصيانتها حاضرًا ومستقبلًا، في حين أن معهد بروكينجز قدم بعض الطروحات لحل المشكلة العراقية من خلال دعوة الأطراف المتصارعة لتسوية خلافاتهم، وتقديم الدعم للدول المجاورة للعراق، ومنعها من التدخل في شؤونه، كما دعا إلى العمل على وضع الخطوط الحمراء أمام التدخل الإيراني الواضح في العراق. وهو الشيء نفسه الذي دعا إليه مركز كارنيجي، والذي نادى بضرورة سحب القوات الأمريكية بشكل تدريجي من العراق، وإبقاء العراق خارج منطقة النفوذ الإيراني (حسين، 2024، ص 5).
- عند التدقيق في سياسات ترامب الخارجية والداخلية يرى المرء تطابقها مع توجهات وسياسات مؤسسة هيريتيج Heritage كأحد أبرز معاقل فكر اليمين المحافظ، كما أن المؤسسة أسهمت بشكل عميق في بلورة سياسات الإدارة

الجمهورية، بسبب علاقاتها الوثيقة والعميقة بقيادات الحزب الجمهوري في مجلسي الكونغرس (منذر، 2016).

المبحث الثالث: تحليل دور مراكز الفكر في الحرب الروسية– الأوكرانية: أنموذجًا.

فيما يخص **الحرب الروسية– الأوكرانية**، طرح **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies | CSIS** تقريرًا مهمًا في مايو 2024 بعنوان: "النصر في أوكرانيا يبدأ بمعالجة خمس مشكلات استراتيجية" Victory in Ukraine Starts with Addressing Five Strategic Problems، يتضمن استراتيجية واضحة للتعامل مع تلك الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء في التقرير: "أنه على الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة أوكرانيا على "إنهاء الصراع كدولة ديمقراطية ومستقلة وذات سيادة قادرة على ردع والدفاع عن أراضيها". فضلًا عن ذلك، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية العمل على خمس مسائل استراتيجية رئيسة: (1) دمج أوكرانيا في النظام الاقتصادي الأوربي والأمن عبر الأطلسي، (2) إضعاف قدرة روسيا المستمرة على تجاوز العقوبات والوصول إلى رأس المال، (3) مكافحة مرونة حملات التضليل الروسية، (4) إعادة التفكير في ترسانة الدول الديمقراطية، (5) دعم وتعزيز اقتصاد أوكرانيا وديمقراطيتها (Benjamin, 2024, p.8).

وأشار التقرير إلى: "أن متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية، هو أن تحظى بدعم الحزبين وأن يتم توجيهها بشكل فعال، سواء إلى لجان الكونجرس المختصة كما هو مطلوب بموجب القانون أو إلى الشعب الأمريكي. في غياب الدعم الشعبي، ستنتصر روسيا؛ إذ إن النظام الروسي يمتلك الميزة الرئيسة للأنظمة الاستبدادية: القدرة على اللعب بنفس طويل، وليس الخضوع للشعب الروسي، بل للنخبة السياسية والعسكرية. إن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتن" يشجعه احتمال تراجع الدعم الشعبي

لمحاربة أوكرانيا في الغرب. وبدلًا من التعامل مع هذا بوصفه متطلبًا آخر يستغرق وقتًا طويلًا ويفرضه الكونجرس على المسؤولين المنهكين، يتعين على الإدارة أن تغتنم الفرصة لصياغة استراتيجية تضع الأساس لاستمرار الدعم لأوكرانيا لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات" (Benjamin, 2024, p.8). أيضًا: " أن وقف روسيا في أوكرانيا يتطلب التحول من النهج التفاعلي الذي اتبعته الإدارة الأمريكية في العامين الماضيين إلى استراتيجية أكثر استباقية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تتوقع صراعًا قد يمتد لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى، وأن تستعد الولايات المتحدة لأكبر جهود إعادة الإعمار في أوربا منذ الحرب العالمية الثانية. ولابد أن تتضمن الخطة نظرية محددة جيدًا للنصر ورؤية للمشهد الأمني الأوربي في مدة ما بعد الحرب تمتد إلى ما هو أبعد من حدود أوكرانيا" (Benjamin, 2024, p.5).

أما **المجلس** الأطلسي* **Atlantic Council**؛ فقد طرح رؤية مستقبلية استراتيجية لما ستؤول إليه الأوضاع في أوربا– في أثناء وبعد الحرب الروسية الأوكرانية– وما هو الدور المفترض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤديه لتحقيق مصالحها. إذ في تقريره الصادر في أكتوبر 2024 بعنوان: "حرب روسيا على أوكرانيا: نقاط الضغط لدى موسكو والفرص الاستراتيجية الأميركية" Russia's war on Ukraine: Moscow's pressure points and US strategic opportunities طرح المجلس الأطلسي النقاط الآتية (Ariel, 2024, p.13):

- إن العدوان الروسي في أوكرانيا وخارجها سيظل يشكل تحديًا كبيرًا لصناع السياسات في الولايات المتحدة. ومن الضروري أن نفهم أن روسيا لا تنظر إلى أوكرانيا فقط بوصفها ساحة معركة لتوسيع الإمبراطورية ودولة تعتقد أنها تستطيع وينبغي لها السيطرة عليها، بل وأيضًا بوصفها ساحة لتغيير ميزان القوى في أوربا.

- هناك عدد من الطرق التي يمكن أن تنتهي بها الحرب في أوكرانيا، منها: النصر العسكري لأوكرانيا، وتحرير كل الأراضي التي تحتلها روسيا أو كلها تقريبا، بما في ذلك دونباس وشبه جزيرة القرم. أو الهزيمة العسكرية لأوكرانيا، وفقدان الأراضي، والقيود المفروضة على الجيش، والحياد القسري. الهدنة؛ وتجميد الصراع على الخطوط الحالية كما في النموذج الكوري، أو بشكل أكثر دقة، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا. القتال المستمر منخفض الشدة على طول خط تماس ثابت نسبيا. إن أي سيناريو آخر غير السيناريو الأول سوف يكون بمثابة هزيمة للسياسة الغربية. ومن الناحية المثالية، سوف تؤدي هزيمة روسيا إلى تحول جذري في القوة والسياسة الخارجية في موسكو. وسوف يتعين على روسيا أن تعترف بسلامة أراضي أوكرانيا وجيرانها وسيادتها. وسوف يتعين عليها أيضًا أن تتخلى عن دورها الحالي بوصفها الدولة الثانية في يد الصين، وأن تتحرك على الأقل نحو الحياد الودي والتعاوني مع الغرب، مثل الهند. وفي المقابل، يستطيع الغرب- بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- أن يبدأ عملية رفع العقوبات الاقتصادية. وبالرغم أن احتمالات حدوث مثل هذا السيناريو ليست عالية، فلا ينبغي لنا أن نستبعده.
- في حين قدمت إدارة "جو بايدن" مساعدات ضخمة لأوكرانيا ونسقت الاستجابة الغربية للغزو؛ فإن هذا الجهد يفتقر إلى استراتيجية واضحة لتحقيق نصر أوكراني كامل، ربما بسبب الخوف من التصعيد النووي الروسي المهدد بشدة أو على أمل أن تؤدي روسيا دورًا متوازنًا في مواجهة الصين العدوانية.

- على الولايات المتحدة الأمريكية تبني استراتيجية تكاملية تفاعلية شاملة تتمحور في جمع الحلفاء الغربيين والدول غير المنحازة الصديقة، من ثم العمل على استغلال نقاط الضعف الروسية وتستغل نقاط القوة الغربية، لإجبار روسيا على المطالبة بالسلام والانسحاب من الأراضي الأوكرانية. وهذا الأمر يتطلب قيادة أميركية قوية، ويفضل أن تكون ثنائية الحزبية، ورؤية واضحة، والتزامات، وموارد، وليس إدارة الحرب الارتجالية التي مارستها الولايات المتحدة في كثير من الأحيان منذ عام 2022.
- من الأفضل أيضًا تبني استراتيجية متعددة الجوانب تتضمن زيادة الولايات المتحدة لإنتاج النفط لخفض الأسعار وإفلاس روسيا، وزيادة الميزانيات العسكرية لأعضاء حلف شمال الأطلسي إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبرنامج إقراض وتأجير بقيمة 500 مليار دولار لأوكرانيا، وتعزيز صندوق حلف شمال الأطلسي بقيمة 100 مليار دولار لأوكرانيا، وتعزيز عسكري أمريكي ضخم، وإبقاء إيران تحت السيطرة في الشرق الأوسط. وإذا تم تنفيذ ذلك؛ فإنه سيثبت جدية الدور العالمي للولايات المتحدة ويقطع شوطًا طويلًا لمساعدة أوكرانيا على تحقيق النصر.
- على الإدارة الأمريكية زيادة الموارد العسكرية لأوكرانيا بمعدل يجبر روسيا على أن تصبح غير قادرة على مواكبة متطلبات الحرب. على سبيل المثال؛ "إذا تمكنت أوكرانيا من زيادة الضربات الدقيقة بالمدفعية بعيدة المدى؛ فيمكنها تحويل حسابات الحرب ضد روسيا وفرض معدل استنزاف غير مقبول على موسكو"، فضلًا عن استهداف المقرات العسكرية الروسية

والمستودعات وتعطيل القيادة العملياتية للوحدات الكبيرة. من خلال استعمال الطائرات بدون طيار والدفاعات الجوية المحسنة والأنظمة الغربية بعيدة المدى، التي تُمكن أوكرانيا من شل القوات الروسية وإجبار روسيا على التركيز على الدفاع عن الوطن. إن الزيادة الهائلة في المساعدات العسكرية، واستراتيجية العقوبات العدوانية، وحملة المعلومات المطلوبة بشدة من الولايات المتحدة وأوربا يمكن أن تفعل الكثير لهزيمة الجهد العسكري الروسي، وإضعاف اقتصاد بوتن، وتقسيم الرأي العام الروسي بشأن الصراع. قد يؤدي هذا الضغط في نهاية المطاف إلى انقسام الدائرة الداخلية لبوتين.

أما **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace**؛ فقد طرحت مبادرة سُميت بـ "**مبادرة أوكرانيا**" **Ukraine Imitative** الهدف منها دعم أوكرانيا والعمل على هزيمة روسيا. وقد جاء في ديباجة المبادرة: "في أعقاب الغزو الروسي غير المبرر الكامل في عام 2022، انتقلت أوكرانيا من هامش النظام الأمني الأوربي إلى مركزه. وتحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها إلى إطار سياسي مستدام وطويل الأجل لهزيمة العدوان الروسي والمساعدة في ضمان مستقبل لأوكرانيا كديمقراطية مرنة راسخة في أوربا. وقد أطلقت كارنيجي مبادرة متعددة السنوات من شأنها أن تُسهم في تعزيز هذه الجهود من الناحية السياسية والتحليلية، بالشراكة مع المختصين والقادة والسياسيين في أوكرانيا (Ukraine Imitative, 2024).

وقد جاء في المبادرة: أن أوكرانيا تواجه تحدي ضد العدوان الروسي وإصلاح مجالات رئيسة من الحياة العامة والحكم في وقت واحد. إن تعزيز المرونة في المجتمع بأكمله هو أفضل استراتيجية لربط هاتين المهمتين الوجوديتين. إن

المرونة الديمقراطية الكاملة تعني أن مقاومة مجموعة واسعة من الهجمات الهجينة الروسية التي ترمي إلى تعطيل البلاد من الداخل تشكل جزءًا لا يتجزأ من الإصلاحات الديمقراطية وبناء المؤسسات التي تحتاج أوكرانيا إلى إنجازها لتصبح عضوًا في الاتحاد الأوربي. ولذا، هناك عدة طرق يمكن من خلالها للاتحاد الأوربي وشركائه مساعدة أوكرانيا على مقاومة وردع الهجمات غير العسكرية الروسية بشكل أفضل. ويتمثل الخط الأول من الجهود في بناء القدرات؛ إذ سترحب كييف بتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في التعرف على التهديدات السيبرانية، والمساعدة في تأمين الاتصالات الحكومية والبنية الأساسية الحيوية، والتدريبات المشتركة على التهديدات السيبرانية والتضليل. ويمكن متابعة ذلك من خلال حوار الأمن السيبراني بين الاتحاد الأوربي وأوكرانيا الذي تأسس في عام 2021 أو من خلال القنوات الثنائية مع أعضاء الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي الملتزمين والقادرين. ويتعلق مجال العمل الثاني بالعقوبات؛ إذ يمكن للاتحاد الأوربي توسيع نطاق تطبيق عقوباته الشخصية التي تستهدف الأفراد الروس المتورطين في أعمال عنف متعمد ضد المدنيين الأوكرانيين والهجمات على البنية الأساسية الحيوية. وأخيرًا؛ يشكل تبادل أفضل الممارسات سبيلًا آخر للدعم. ويمكن لأوكرانيا أن تستفيد من مدونة قواعد الممارسة بشأن التضليل التي وضعها الاتحاد الأوربي بالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في القطاع الرقمي. وهناك أيضًا مجال للتحسين عندما يتعلق الأمر بتحفيز العلاقات التشغيلية والتعاون بين أوكرانيا ووكالة الاتحاد الأوربي للأمن السيبراني أو المركز الأوربي للتميز في مكافحة التهديدات الهجينة. ويمكن لهذه الخطوات أن تجعل أوكرانيا أقل عرضة للتأثير الروسي الخبيث، ولكن من المهم أن تسير قدرة البلاد المعززة على المقاومة والرد جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الديمقراطية (Iulian, 2024).

أما **مؤسسة راند RAND Cooperation**؛ فقد أصدرت تقريرًا في عام 2024 يُبين الملامح الأساسية لمسارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب الروسية– الأوكرانية، ويستكشف الخيارات الأكثر ملائمة لصناع القرار في الإدارة الأمريكية في التعامل مع هذه الحرب، وما بعدها؛ إذ جاء في تقرير مؤسسة راند: "إن الخيارات السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة في أعقاب الحروب الماضية كانت لها عواقب دائمة. وبالرغم أنه لا توجد نهاية في الأفق للحرب بين روسيا وأوكرانيا في وقت إصدار هذا التقرير؛ فإنه يتعين على صناع السياسات في الولايات المتحدة أن يبدأوا في النظر في استراتيجية روسيا لما بعد الحرب. إن التخطيط لما بعد الحرب معقد بسبب حالة عدم اليقين الكبيرة: فلا يمكن التنبؤ بمسار الصراع ولا المناخ الدولي في نهاية الحرب بثقة. ونظرًا لهذا الغموض، فلابد من استكشاف آثار الخيارات الاستراتيجية الأمريكية في سياقات مختلفة؛ إذ سيكون هناك عالمين مثاليين لما بعد الحرب، كما تحددهما نتيجة الحرب وطبيعة البيئة الدولية الأوسع: عالم أقل ملاءمة وعالم أكثر ملاءمة، وسيكون هناك خيارين مثاليين لاستراتيجية الولايات المتحدة لما بعد الحرب تجاه روسيا، نهج متشدد ونهج أقل تشددًا. ثم سيتعين النظر في كيفية إنفاذ كل استراتيجية على مدار العقد الذي يلي انتهاء الحرب" (Samuel, 2024).

أشار التقرير: "إذ قد تتمكن الولايات المتحدة من التأثير في نتائج الصراع لتعزيز مصالحها الطويلة الأجل في مرحلة ما بعد الحرب، وإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحدد نتائج الحرب بمفردها؛ ولن يكون لقراراتها التأثير نفسه الذي تخلفه قرارات الطرفين المتحاربين. ولكن واشنطن لديها خيارات سياسية لمحاولة التأثير في مسار الصراع. فضلًا عن ذلك فإن الحرب الأطول والأكثر عنفًا من شأنها أن تسفر عن عواقب وخيمة على المصالح الأمريكية، على سبيل المثال، من الممكن أن تقوض الحرب الأطول بشكل كبير تعافي أوكرانيا بعد الحرب. إن السياسة الأمريكية في أثناء الحرب وبعدها من الممكن أن تقلل من خطر تكرار الصراع بين روسيا

وأوكرانيا، كما إن الولايات المتحدة لديها الأدوات اللازمة لزيادة احتمالات الوصول إلى السلام المنشود. كما إن تكثيف الضغوط العسكرية على روسيا في أوربا بعد الحرب من الممكن أن يفرض أخطار أكثر من الفوائد؛ فلقد أضعفت الحرب روسيا وأظهرت أن منظمة حلف شمال الأطلسي لديها رادع قوي ضد الهجمات الروسية على الحلفاء. ومن المرجح أن تكون عمليات النشر المتقدمة وغيرها من التدابير غير ضرورية لردع العدوان الروسي الانتهازي، ولكنها قد تجعل الحرب تستمر لمدة أطول بسبب سوء الفهم بشأن نيات الولايات المتحدة أكثر احتمالًا" (Samuel, 2024).

أما **بروكينجز Brookings**، فقد أصدر تحليلًا استراتيجيًا لواقع الحرب الروسية الأوكرانية وما يتوجب على إدارة دونالد ترامب العمل عليه إزائها. وجاء في الاستشراف الذي أصدره المعهد: "تولى بايدن منصبه قائلًا إنه يسعى إلى إقامة علاقات مستقرة وقابلة للتنبؤ مع روسيا، لوضع حواجز أمان حول العلاقة حتى تتمكن الولايات المتحدة من التركيز على قضايا ملحة أخرى، وخاصة الصين. ومع اقتراب إدارته من نهايتها، أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا أسوأ من أي وقت مضى منذ وفاة جوزيف ستالين في عام 1953" (Angela, 2024). وتطرق التحليل إلى أنه من الواضح أن "دونالد ترامب" سيلجأ إلى وضع نهاية للحرب من خلال "المفاوضات"، وأنه سيعمل على إيقاف المساعدات جميعها إلى أوكرانيا (الأمنية والإنسانية)، وسيفتح باب الحوار مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ليعقد صفقة "رابحة" باعتبار ترامب "رجل الصفقات"، فضلًا عن أن "دونالد ترامب" سيحاول إجبار الغرب على التخلي تدريجيًا عن دعم أوكرانيا. وجميع ما ذُكر نراه مناسبًا ومشجعًا– رأي بروكينجز – على وضع نهاية للحرب الدائرة هناك (Angela, 2024).

الخاتمة

إن المتتبع للمشهد السياسي العام في الولايات المتحدة الأمريكية يدرك أن مراكز الفكر الـ Think Tanks تؤدي دورًا كبيرًا في المنظومة السياسية الأمريكية بصفة عامة وقضايا ومسائل السياسة الخارجية بصفة خاصة، ويتجلى ذلك من خلال الحيز التخومي " تجسير الهوة" Bridging the Gap بين مخرجات عمليات البحث والتفكير وصناعة السياسة في إطار تدبير الشأن العمومي، بالنظر إلى الدعم القوي الذي تقدمه مراكز الفكر في مجال السياسات الدفاعية والاستراتيجية الوطنية في شتى القطاعات الحيوية، لاسيما وأن هذه المراكز تتوفر على خبراء تكنوقراط يقدمون النصائح والاستشارات الضرورية لصناع القرار للسلطات الأمريكية في الوقت المناسب بوصفهم يمثلون قوة ناعمة مؤثرة.

وبالرغم من أن هذه المراكز الفكرية هي غطاء الحياد الأكاديمي وترفع شعارات المصلحة الوطنية الأمريكية إلا أنها تخلت عن هذا الحياد من خلال التأثير المتزايد الذي تمارسه على السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001؛ إذ استغلت هذه الأحداث لتركيز أبحاثها وتوجهاتها نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي تقود إلى إعادة النظر في السياسات المتصلة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، وتعديل الدبلوماسية التقليدية التي تقوم بين الدول لإدخال فعاليات جديدة خارج إطار الدولة، وتطوير استراتيجية دولية لمحاربة الإرهاب.

من اللافت للنظر أن مراكز الفكر المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية شاركت، عبر عقود من الزمن، في صياغة استراتيجيات معينة، وذلك أما عبر الاستشارات أو التقارير والدراسات والأبحاث الصادرة عن تلك المراكز، أو من طريق الخبراء الذين يعملون في تلك المراكز وتسنموا فيما بعد مراكز رسمية مهمة داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وإلى اليوم، نرى أن تلك المراكز تعمل في صياغة رؤى

واستراتيجيات الإدارات الأمريكية إزاء القضايا والأزمات، لا سيما الحرب الروسية–الأوكرانية.

أن ما طرحته وأصدرته مراكز الفكر الأمريكية من تقارير ودراسات ووجهات نظر وتحليلات علمية إزاء الحرب الروسية الأوكرانية، منذ بدايتها وإلى وقت كتابة هذا البحث، تم تبني أغلبها من قبل الإدارة الأمريكية، سواء فيما يخص: فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، زيادة حجم المساعدات العسكرية لأوكرانيا؛ حث دول أوربا على استقبال اللاجئين الأوكرانيين ودعم أوكرانيا على مختلف المستويات (العسكرية والإنسانية). فضلًا عن طرح تلك المراكز لاستراتيجيات التعامل مع روسيا وأوكرانيا لمرحلة ما بعد الحرب. ولا تنفك هذه الطروحات والرؤى لهذه المراكز أن تكون جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الأمريكية.

أهم النتائج:

1. مراكز الفكر منذ التأسيس ومازالت مستمرة بتقديم المشورة والدراسات البحثية في الأزمات والقضايا لمساعدة صانع القرار.
2. النتائج التي حققتها مراكز الفكر تجاه الأزمات والقضايا في النظام الدولي مؤثر وفاعل.
3. تفعيل دور المراكز البحثية مستقبلًا، وخاصة ذات الاهتمام بالشأن الخارجي ومساعدة صناع القرار والأمور الاستراتيجية لإنجاز الأهداف المستقبلية البعيدة المدى.

قائمة المراجع:

الكتب العربية:

1. رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.
2. ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة، في: دور مؤسسات الفكر والرأي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فورين افيرز، نوفمبر 2002.

البحوث العربية:

1. ابتسام محمد عبد، الفيدرالية وإشكالية العلاقة بين المركز والإقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.
2. خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017.
3. رنده علوان حسين، مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 25، 2024.
4. منى حمدي حكمت، سلبيات التعايش الطائفي وآليات تفعيل التعايش السلمي (العراق نموذجًا)، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019.
5. مهدية صالح حسن، الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017.

الدراسات الأجنبية:

1. Abelson, D. E. A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy. London: McGill-Queen's University Press. 2006
2. Abelson, D. E. and C. M. Carberry. "Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States." Canadian Journal of Political Science 31(3), 1998
3. Abelson, Donald E. Do Think-Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2009.
4. Albanese, Matteo, The Concept of War in Neoconservative Thinking, Ipoc Press. 2012
5. Angela Stent, How would Trump and Harris handle the Russia-Ukraine war?, Brookings, October 1, 2024.
6. Ariel Cohen, RUSSIA'S WAR ON UKRAINE: Moscow's pressure points and US strategic opportunities, Atlantic Council EURASIA CENTER, October 2024
7. Bates Gill and James Mulvenon, ''Chinese military-related think tanks and research institutions,'' The China Quarterly 171 (2002)
8. Benjamin Jensen and Elizabeth Hoffman, Victory in Ukraine Starts with Addressing Five Strategic Problems, CSIS, May 15, 2024
9. Böhning, Anna. **Thinktanks** in den USA: die Rolle und ihre Funktionen im politischen System. Saarbrücken: VDM Müller, 2007
10. Boucher, Stephen; Hobbs, Ben; Ebele, Juliette, Laigle, Charlotte; Poletto, Michele, Cattaneo, Diego & Wegrzyn, Radoslaw. Europe and its Think-tanks: a Promise to be Fulfilled. An Analysis of Think-tanks Specialized in European Policy Issues in the Enlarged European Union. Notre Europe. Studies and Research no. 25, October 2004.

11. Campbell, John; Pedersen, Ove. Knowledge Regimes and Comparative Political Economy. Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association Annual Meeting, Boston, July 31 2008
12. Donald E Abelson, A Capital Idea: Think Tanks and U.S Foreign policy; Canada: Library and archives Canada Cataloguing in publication, 2006
13. Donald E. Abelson, Rethinking the Role and Influence of U.S. Defense and Foreign Policy Think Tanks, E-international relations, Apr 17 2024.
14. Donald E. Abelson, THINK TANKS AND U.S. FOREIGN POLICY: AN HISTORICAL PERSPECTIVE, U. S. FOREIGN POLICY AGENDA, AN ELECTRONIC JOURNAL OF THE U.S. DEPARTMENT OF STATE VOLUME 7, NUMBER 3, NOVEMBER 2002
15. DONNELLY, Thomas, KAGAN, Donald, SCHMITT, Gary, Rebuilding America's Defenses, Strategy, Forces and Resources for a New Century, Washington: PNAC, 09/2000
16. Feldman, Stephen. Neoconservative Politics and the Supreme Court. NYU
17. Furqan Adil JABBA & Hussein Mezher KHALAF, Colombia: Assessing the Roles of the European Union in Conflict Resolution and Peacebuilding, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024
18. Haass, R. L. "Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy Maker's Perspective." U.S. Foreign Policy Agenda 7(3): 2002
19. Hameed, Muntasser Majeed, "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Politeia 104. no. 1, 2022.
20. Hart, P. T &Vromen A. A new era for think tanks in public policy? International trends, Australian realities. Australian Journal of Public Administration, 67(2), 2008
21. HELMUS, Todd C., PAUL, Christopher, GLENN, Russell W., Enlisting Madison Avenue. The Marketing Approach to Earning Popular Support in Hongxia Wei, The US Policy Making Process for Post Cold War China the Role of US Think Tanks and Diplomacy, Sprenger. China, 201

22. Hussein Mezher KHALAF, The Methodological and Epistemological Developments in Conflict and Peace Studies, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024

23. Iulian Romanyshyn, Ukraine's Total Democratic Resilience in the Shadow of Russia's War, Carnegie Endowment for International Peace, April 4, 2023

24. Ivan Krastev, Think tanks: Making and faking influence, Southeast European and Black Sea Studies, 2008, Berlin, p.18; Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65

25. James D. Carroll, James A. Smith's The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite, Perspectives on Political Science, jul16. 2010.

26. Jean Jacques Roch, pour savoir plus, voir: Jean– Loup Samaan, La Rand corporation (1989-2009), Préface: Paris; Harmattan, 2010

27. Katwala, Sunder. Bringing Equality Back in: the Role of a Think-tank. Benefits, Vol 17 (1), February 2009

28. Kubilay Yado Arin; Think Tanks: The brain trusts of U S foreign policy, Great Britain: Springer VS, 2014

29. Ladi, Stella, Think Tanks, in: Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser and Leonardo Morlino (eds.), International Encyclopedia of Political Science, Thousand Oaks: Sage, 2011

30. Marsh, Ian & Stone, Diane. Australian Think-tanks. Think-tanks Traditions. Stone, Diane & Denham, Andrew. (eds) Policy Research and the Politics of Ideas. Manchester: University Press, 2004

31. Maslow, Sebastian. "Knowledge Regimes in Post-Developmental States: Assessing the Role of Think Tanks in Japan's Policymaking Process." Pacific Affairs, vol. 91, no. 1, 2018

32. McGann, James G; R. Kent Weaver, eds. *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action*. New Brunswick, N.J. and London: Transaction, 2000

33. MEDVETZ, Thomas. Think tanks in America, Chicago and London: The University of Chicago Press, 2012

34. Mendizabal, Enrique and Kristen Sample. Díme a quien escucha, Think tanks y partidos políticos en América Latin. London: Overseas Development Institute, 2009.

35. Michael D. Rich, Rand: how think tanks interact with the military, U. S. foreign policy agenda, an electronic journal of the department of state, volume 7, number 3, November 2002

36. Pautz, Hartwig. (forthcoming 2010a) The Role of Think-tanks for Labour Party and SPD. Accepted by the British Journal of Politics and International Relations in August 2009

37. Pautz, Hartwig. (forthcoming 2010b) Think-tanks and the Modernization of the SPD. Accepted by German Politics in August 2009.

38. Pautz, Hartwig., Revisiting the think-tank phenomenon . Public Policy and Administration. 26 (4). 2011

39. Plehwe, Dieter; Walpen, Bernhard; Neunhöffer, Gisela. Introduction. Reconsidering Neoliberal Hegemony. Plehwe, Dieter; Walpen, Bernhard; Neunhöffer, Gisela. (eds) Neoliberal Hegemony. A Global Critique. London: Routledge, 2006

40. Rich, A. Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

41. Richard N. Hass, Think tanks and U.S foreign policy: A policy makers perspective, U.S foreign policy Agenda; n:3; November, 2002

42. Ronald D. Asmus, having an Impact: Think Tanks and the NATO Enlargement Debate, U. S. foreign policy agenda, an electronic journal of the department of state, volume 7, number 3, November 2002

43. Rudloff, Wilfried. Einleitung: Politikberatung als Gegenstand historischer Betrachtung. Forschungsstand, neue Befunde, übergreifende Fragestellungen. Fisch, Stefan; Rudloff, Wilfried. (eds) Experten und Politik.

44. Samuel Charap, Miranda Priebe, Planning for the Aftermath: Assessing Options for U.S. Strategy Toward Russia After the Ukraine War, RAND Cooperation, Published Feb 9, 2024.

45. Schlesinger, Philip. Creativity and the Experts. New Labour, Think Tanks and the Policy Process. International Journal of Press/Politics. Vol 14 (1), 2009

46. Stares, P.; Kent Weaver (eds.) Guidance for Governance: Comparing Alternative Sources of Public Policy Advice. Center for International Exchange. Brookings Institution 2001

47. Stone, Diane, Introduction: Think Tanks, Policy Advice and Governance, in: Diane Stone and Andrew Denham (eds.), Think Tank Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas, Manchester: Manchester University Press, 2004

48. Strobe Talbott, the Brookings institution: how a think tank works, U. S. foreign policy agenda, an electronic journal of the department of state, volume 7, number 3, November 2002

49. Thunert, Martin. Think Tanks in Germany: Their Resources, Strategies and Potential. Zeitschrift für Politikberatung. Vol 1 (1), March 2008

50. TRUITT, Nancy Sherwood, Think tanks in Latin America. In: Think tanks and civil societies: catalysts for ideas and action. Edited by McGANN, James G. and WEAVER, R. Kent. London: Transactions Publishers. 2002

51. VEDRINE, Hubert, French Minister for Foreign Affairs 1997-2002, Speech, 1999

52. Weaver, Kent R.; McGann, James G. (eds) Think-tanks & Civil Societies. Catalysts for Ideas and Action. New Jersey: Transaction Publishers, 2000

53. Weingart, Peter. Die Stunde der Wahrheit? Zum Verhältnis der Wissenschaft zu Politik, Wirtschaft und Medien in der Wissensgesellschaft. Velbrück Wissenschaft: Weilerswist, 2005
54. Williams, Andrew. Why don't the French do Think Tanks? France faces up to the Anglo-Saxon superpowers, 1918–1921. Review of International Studies Vol 34, 2008

Wissenschaftliche Politikberatung in geschichtlicher Perspektive. Berlin: Dunker und Humblot, 2004

الإنترنيت:

1. William D. McInerney, Think Tank Review Project | National Education Policy Center, NEPC, Available at: https://nepc.colorado.edu/think-tank-review-project
2. McGann, James G. (2013), 2012 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, 28 January, online: <http://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1006&context=think_tanks>
3. MEDVETZ, Thomas Matthew (2012b), Murky power: 'think tanks' as boundary
4. organizations. Available at http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/S0733-558X(2012)0000034007
5. Ukraine Imitative, About the Project, Carnegie Endowment for International Peace. Available at: https://carnegieendowment.org/projects/ukraine-initiative?lang=en
1. سليمان منذر، إدارة ترامب ومراكز الأبحاث: المقربون الجدد، ديسمبر 2016، متاح على الرابط التالي:
6. https://www.almayadeen.net/news/analysis

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 114
August 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233